أحوال حقوق الإنسان في المملكة

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المكلف
Nshr1@yahoo.com

حرصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة والذي حمل عنوان « طموح قيادة وضعف أداء أجهزة» إلى ترجمة الواقع المعاش الذي تم رصده من خلال الملاحظات الحقوقية التي وقفت عليها الجمعية خلال زياراتها التفقدية وما ورد لها من شكاوى وتظلمات بالإضافة لما ينشر في وسائل الإعلام والمتعلقة بضعف أداء بعض الأجهزة الحكومية والتي يتعارض مع رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والهادفة لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان الأساسية وكفالة حرياته وتوفير المتطلبات الأساسية للعيش الكريم للمواطن والمقيم على أرض المملكة والتي لن تتحقق إلا بقيام كل جهاز حكومي بالدور المناط به وفق ما لديه من صلاحيات ومسؤوليات وهو الأمر الذي حرصت الجمعية على إيضاحه في تقريرها لتبيان أوجه القصور ووضع التوصيات الكفيلة بتحسين الوضع القائم لعمل هذه الأجهزة بما يواكب توجهات القيادة في حفظ وحماية حقوق الإنسان ويساهم في تمكين الأفراد من حقوقهم وتحسين صورة المملكة خارجياً.

لذا فإن الأجهزة الحكومية عليها دور هام وهو العمل على سرعة تفعيل ما يصدر من أنظمة وقرارات سامية وعدم تعطيلها وتأخير البدء في تطبيقها والتعامل بشفافية ووضوح مع ما لديها من أعمال تتعلق بحقوق الأفراد من خلال تذليل العقبات التي قد توجد في الأنظمة وتتعارض مع الحقوق الأساسية للإنسان بالإضافة للمبادرة باقتراح مشاريع الأنظمة أو تعديل القائم منها وفق ما تحتاجه إليه في عملها ، حيث إن بعض الأنظمة تحتاج للتعديل والتطوير لتتوافق مع ما صدر من أنظمة حديثه قد تتعارض معها أو مع أحد الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية التي انضمت لها المملكة والتي تعتبر بمجرد الانضمام إليها جزء النظام الداخلي والذي يقع على عاتق الدولة الالتزام بتطبيق ما جاء فيها والعمل على تنفيذها وإلغاء ما يتعارض معه من أنظمة داخلية ، و الملاحظ خلال الفترة التي تلت صدور التقرير هو مبادرة بعض الأجهزة الحكومية بطلب التقرير بهدف الاستفادة مما جاء فيه من ملاحظات وتوصيات ذكرتها الجمعية في خطوة ايجابية تؤكد الاهتمام بما يصدر عن الجمعية من تقارير ويساهم في دعم الجهود المبذولة من الدولة لضمان حفظ حقوق الجميع .